



مبادرة البناء بشكل أفضل - 3BI
أدلة من أجل الصمود - السياسات. المجتمعات. التغيير.

Sudan's
Grid
Is Being
Rescued
Station by
Station



3Bi

شبكة الكهرباء السودانية تُنقذ محطةً
محطةً.. لكن الحل الحقيقي مصدر
ثانٍ للتيار

WWW.3BISUDAN.ORG



المحتويات

1	المدخل
2	الحجة
2	لماذا يهم القارئ
3	الخاتمة

أزمة شبكة الكهرباء في السودان مشكلة اعتماد على مصدر واحد لا مشكلة قدرة توليدية فقط. إصلاح محطة شندي، وخطط شمسية جديدة، واهتمام استثماري أذربيجاني تكشف تحول التنويع الجاري - ومدى المسافة المتبقية لإتمامه.



شبكة الكهرباء السودانية تُنقذ محطة محطة

.3Bi

بقلم: فريق 3Bi للأبحاث

المدخل

يوم السبت، توجه وزير الطاقة السوداني إلى مدينة شندي لتفقد محطة تحويلية أمضت أشهرًا معطلة. وتقول الوزارة إن الاختبارات النهائية - المرتبطة بإعادة تعبئة الغاز - قد تُقلص قريبًا ساعات برنامج القطع المقرر في ولاية نهر النيل (بيان وزارة الطاقة والنفط السودانية، عبر منصة الطاقة "أتاقا"، 22 أغسطس 2026). إنها القصة التي نقرأها تقريبًا كل شهر: محطة واحدة تعود للعمل، وبلدة واحدة تستريح، بينما يبقى الخلل البنيوي كما هو. تكبدت شبكة الكهرباء السودانية نحو 3 مليارات دولار من الأضرار جراء الحرب منذ عام 2023 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير نُشر في 26 مايو 2026)، والملاحظ أن حل الوزير نفسه لمشكلة شندي لا يقتصر على الإصلاح - بل يشمل صراحةً "تأمين مصدر ثانٍ للطاقة" للمنطقة، لأنه، ببساطة، لا يوجد حاليًا سوى مصدر واحد.



هذه العبارة هي جوهر القصة. فمشكلة السودان ليست نقصًا في القدرة التوليدية بقدر ما هي اعتماد على نقطة فشل واحدة، وهذا الأسبوع يمنحنا أوضح صورة حتى الآن عن كيفية معالجة الحكومة لهذا الخلل - وأين تقصّر فيه.

الحجة

أولاً: الانقطاعات عيب في التصميم، لا مجرد ضحية للحرب. لم تتعطل محطة شندي التحويلية بفعل قصف هذا الشهر؛ بل تعطلت لأن الشبكة المحيطة بها لا تملك مسازًا احتياطيًا، فتحوّل عطل آلة واحدة إلى برنامج قطع مجدول في ولاية بأكملها. ويعكس حل الوزارة هذا التشخيص بدقة: قطع غيار مستوردة جديدة للمحول، نعم، لكن مقترنة صراحةً بخط إمداد ثانٍ ومستقل - إضافة إلى محولات جديدة لمنطقة الكباشي شمال الخرطوم، يُتوقع وصولها بحلول أكتوبر، لتتمكن تلك المنطقة أيضًا من الاعتماد على مصدرين بدلًا من واحد (أتاقا، 22 أغسطس 2026). فالشبكة المبنية على خيط واحد تنقطع في اللحظة التي يتمزق فيها ذلك الخيط، حربًا كان السبب أم لا.

ثانيًا: خطة الحكومة نفسها للتنويع حقيقية، لكنها لا تُذكر أمام حجم الضرر. إلى جانب إصلاح شندي، أكدت الوزارة خططًا لمحطتين شمسيتين جديدتين - 10 ميغاواط في شندي نفسها و20 ميغاواط في الولاية الشمالية - إضافة إلى مشروع لطاقة الرياح ومحطة شمسية بقدرة 50 ميغاواط في كلاناييب شرق البلاد (أتاقا، 22 أغسطس 2026). وتبلغ القدرة الشمسية المركّبة في السودان نحو 190 ميغاواط حتى عام 2025، مقابل هدف ما قبل الحرب لعام 2033 البالغ 3300 ميغاواط من الطاقة المتجددة، منها 2190 ميغاواط من الطاقة الشمسية (دراسة سلسلة القيمة للطاقة الشمسية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نقلًا عن North Africa Post، 2026). وحتى لو اكتملت إضافات هذا الأسبوع بالكامل، فإنها لن تحرّك المؤشر سوى نقاط مئوية قليلة. الطموح صحيح في اتجاهه، لكن الحساب لا يقترب من مجارة 3 مليارات دولار من الأضرار.

ثالثًا: رأس المال الأجنبي بدأ يلتفت، وهذا هو التطور الأهم. في 20 أغسطس، التقى وزير الطاقة وفدًا من شركة "غلينسول" الأذربيجانية المملوكة للدولة لبحث الاستثمار في قطاعي الكهرباء والنفط. ويتضمن عرض الشركة مشروعين شمسيين في الخرطوم بقدرة إجمالية 100 ميغاواط في المرحلة الأولى، مع خطط للتوسع تدريجيًا نحو 1000 ميغاواط في مراحل لاحقة (أتاقا، 22 أغسطس 2026؛ allAfrica.com، 21 أغسطس 2026). ولفت رئيس الوفد الأذربيجاني إلى أن الشركة كانت تخطط للاستثمار في السودان قبل اندلاع الحرب الأخيرة - وهو تذكير بأن اهتمام المستثمرين لم يكن بحاجة إلى وقف لإطلاق النار كي يوجد، بل فقط إلى نقطة دخول موثوقة. وإذا تحقق ولو جزء من خط أنابيب الـ 1000 ميغاواط هذا، فسيؤدي عمليًا إلى مضاعفة قاعدة السودان الشمسية المركّبة الحالية نحو ثلاث مرات.

لماذا يهتم القارئ

بالنسبة لجمهور 3Bi من المانحين وصنّاع السياسات، فإن الفجوة بين طموح التنويع في السودان وحسابه الفعلي هي النتيجة القابلة للتطبيق هنا، وليست عملية إصلاح شندي بحد ذاتها. فتوصية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه - بإنشاء "صندوق وطني للطاقة الشمسية" يجمع البنوك المحلية والحكومة الاتحادية والولائية والبرنامج الإنمائي والمانحين الدوليين - قائمة تحديدًا على أن الإصلاحات مشروعًا تلو الآخر، مهما كانت مُرحّبًا بها، لا يمكنها سد فجوة قدرها 3 مليارات دولار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2026). وفي الوقت نفسه، يتفاهم الجانب المتعلق بالقدرة على تحمل التكلفة حتى مع تحسّن جانب العرض على الورق: فانخفاض قيمة العملة رفع التكلفة المحلية للوح شمسي قياسي بأكثر من أربعة أضعاف مقارنة بما قبل الحرب، فيما ارتفعت أسعار البطاريات بأكثر من ثلاثة أضعاف (دراسة سلسلة القيمة للطاقة الشمسية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نقلًا عن North Africa Post، 2026). فالمانح الذي يموّل القدرة التوليدية دون أن يموّل أيضًا طبقة التمويل والتوزيع - وهي بالضبط ما يحلّه نموذج "المشتري الرئيسي" المُجمّع السعودي الذي تناولناه الأسبوع الماضي لسوق مختلفة - سيظل يشاهد ميغاواط جديدة تُعلن أسرع مما تصبح ميسورة التكلفة.

ومحادثات "غلينسول" تستحق المتابعة تحديدًا لأنها تختبر قدرة السودان على جذب رأس المال بحجم لا تستطيع ميزانيته الخاصة بلوغه. فمستثمر أجنبي واحد ينتقل من تجربة أولية بقدرة 100 ميغاواط إلى خط أنابيب بقدرة 1000 ميغاواط سيفعل من أجل مرونة

الشبكة أكثر مما تفعله عقود من الإصلاحات محطة محطة - لكن بشرط أن يُبنى هيكل الصفقة وشروط التمويل وخطط الربط بالشبكة بالتوازي، لا أن تُلحق لاحقًا.

الخاتمة

من المرجح أن تعود محطة شندي التحويلية للعمل خلال أسابيع. وهذا خبر جيد لبرنامج انقطاع الكهرباء في ولاية واحدة. أما إن كان خبرًا جيدًا لشبكة السودان ككل، فذلك يتوقف على ما إذا كان "مصدر ثانٍ للطاقة" سيصبح المبدأ التصميمي للشبكة بأكملها، أم سيبقى مجرد سطر في بيان وزاري واحد عن بلدة واحدة.

أُعِدَّ هذا المنشور عبر منظومة 3Bi الآلية للنشر اليومي، التي تراقب التغطية الإقليمية والدولية للطاقة والمناخ.

يُعَدَّ هذا المنشور بدعم من الجهات المانحة المؤسسية ل3Bi؛ للاطلاع على القائمة الكاملة للممولين، يُرجى زيارة 3bisudan.org.